

انتفاضة لبنانية تضع مصير النظام السياسي على المحك

القوى الممثلة في الحكومة تسارع للتوصل من المسؤولية

بيروت - فاجأت الاحتجاجات غير المسبوقة التي ينهدها لبنان منذ مساء الخميس، الطبقة السياسية برمتها، التي لم تتعامل في السابق مع ما يشبه انتفاضة يقوم بها اللبنانيون ضد جميع الصف الحاكم في البلد. وفيما ذهبت التحليلات الأولية إلى أن هذه التحركات تخضع لأجندات بعض القوى السياسية وتندرج ضمن لعبة المناكفات التقليدية، ظهر بعد ذلك أن الحراك يتطور ويشمل كافة الأراضي اللبنانية من الشمال إلى الجنوب ومن البقاع شرقاً حتى السواحل غرباً مروراً بجبل لبنان.

وقد تفاقمت العواصم الكبرى بمجريات الأحداث في لبنان ونشط سفراؤها في وضع تلك العواصم في صورة ما يمكن أن تنتهي إليه الأمور. وكشفت أن تواصل حصل ليل الجمعة بين الحريري والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وقالت مصادر قريبة من الحريري أنه أجرى اتصالات داخلية ابتداء بالرئيس عون مروراً بكافة القوى السياسية، وأن ما حصل عليه من معطيات داخلية، كما تلك التي استقاهها من الخارج أوصلته إلى الموقف الذي أعلنه مساء الجمعة. وكان لافتاً ما صدر عن أحد منابر حزب الله من رفض لشعار قلب الطاولة، معتبراً أن ذلك يقضي فريقياً من اللبنانيين.

وأعتبر هذا الموقف هو رد على ما أعلنه وزير الخارجية جبران باسيل، الأحد، من استعداد حزبه، التيار الوطني الحر، لقلب الطاولة على الجميع. علماً أن التصعيد الذي انتهجه باسيل أتى بعد ساعات على لقاء مطول جمعه قبل أيام بأمين عام حزب الله حسن نصرالله.

ويحاول المراقبون عدم المخاطرة كثيراً في استشراف مالات هذا الحراك لكونه الأول من نوعه في تاريخ البلد منذ الاستقلال. ومع ذلك ترجح بعض الآراء تمسك النظام الطائفي اللبناني من السيطرة على غضب الشارع بعد تقديم تنازلات والقيام بتغييرات فورية لامتصاص النغمة العامرة.

وتلقت مصادر دبلوماسية أن عواصم كبرى تتصح بضبط الأمور في لبنان الذي يباوي حوالي مليون ونصف مليون لاجئ سوري، وتحذر من انفلات الأمور على نحو قد يؤثر ويتأثر بالتطورات الجارية والتي ستجري في سوريا.

وتؤكد بعض الأوساط السياسية أن لا مصلحة لحزب الله في اندلاع الفوضى في البلد الذي يحتمي بشرياته ومؤسساته الدستورية، خصوصاً وأن الاحتجاجات طالبت بيئة الحزب الحاضنة داخل الطائفة الشيعية، كما أن المظاهرات تفجرت داخل المدن والقرى التي يسيطر عليها، إضافة إلى أن الهجمات طالت مكاتب نواب الحزب كما أن الانتقادات طالت الحزب المشارك في الحكومة الحالية.

من قرارات تم اتخاذها بموافقة الجميع داخل مجلس الوزراء. وفيما بدأ ذلك محاولة لامتناس غضب الشارع اطل وزير الخارجية جبران باسيل من قصر بعبدا محذراً من دخول البلاد في فوضى جراء الحراك الجاري.

واعتبر باسيل، الذي لطالما اتهم بأنه أحد مسببات التوتر السياسي في البلاد، أن الاحتجاجات تأتي نتيجة "تراكم أزمات"، وحذر من أن "القادح أعظم إذا لم يتم الاستدراك". واندلعت الاحتجاجات بعد قرار جديد للحكومة بفرض رسوم على استخدام تطبيقات التواصل المجانية مثل واتساب وزيادة الضرائب على التبغ والمحروقات.

ولم تتراجع حدة هذه الاحتجاجات بعد إعلام وزير الاتصالات تراجع الحكومة عن هذه الرسوم.

يرجح أن يمكن النظام الطائفي من السيطرة على غضب الشارع بعد تقديم تنازلات والقيام بتغييرات لامتصاص النغمة العامرة

ورفض المحتجون تفسير احتجاجهم وفق هذا السبب فقط. واعتبر المراقبون أن المسبب بجائزية التطبيق الأكثر شعبية، حرك بشكل عفوي جماعي اللبنانيين للتعبير عن الغضب ضد الإهمال الداخلي الذي تمثل خلال السنوات الأخيرة بمجموعة من الأزمات، كان أشهرها عالمياً أزمة النفايات، وكان أقساها قبل أيام، الحرائق التي اندلعت في مناطق لبنانية أظهرت عجز الحكومة اللبنانية وانهارها أمام هذه الكارثة.

وبرزت موقف جنبلاط الذي دعا الحريري إلى استقالة الحكومة مؤكداً أنه لا يخرج من الحكومة وحده ويترك الحريري. وطالب زعيم حزب القوات اللبنانية سمير جعجع باستقالة الحكومة التي يملك وزراء فيها، ملحقاً إلى أن أسس التسوية الحكومية لم تعد صالحة.

وكان لافتاً صدور بيان عن رؤساء الحكومة السابقين، تمام سلام وفؤاد السنيورة ونجيب ميقاتي، رفضوا فيه تحميل رئيس الحكومة سعد الحريري مسؤولية الأزمة مؤكداً أن كافة القوى

والتبار العوني. وقد أصدر جنبلاط تصريحاً قال فيه "إن الرئاسة وصلت وأنه لا يشترك في أي حكومة مقبلة في حال رحيل الحكومة الحالية."

وقالت الصور لاحقاً قيام المتظاهرين بمهاجمة مكتب رئيس كتلة حزب الله النائب محمد رعد، ومكتب هاني قببسي، وهو نائب من حركة أمل بزعامة رئيس مجلس النواب نبيه بري.

وهاجم متظاهرون العهدة وطلبوا باستقالة الحكومة برئاسة سعد الحريري وتحدي رئيس الجمهورية ميشال عون.

وقد حاولت كافة الأحزاب اللبنانية المشاركة بالحكومة التوصل من المسؤولية والتي بنفسها عن القرارات الضريبية التي اتخذتها الحكومة والدعوة إلى التظاهر دعماً للمحتجين. إلا أن مواقف صرحت عن قوى الاحتجاج أعربت عن عدم فقها بكل الطبقة السياسية، ورفضت محاولات التبرؤ

وتحدثت أنباء في وقت لاحق الجمعة عن مقتل شخص وسقوط 7 جرحى على الأقل في مدينة طرابلس شمالي لبنان.

ونقلت الصور مباشرة إشكالا حصل بين المتظاهرين وسيارة لوزير التربة أكرم شهيب التابع للحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط على نحو أوحى بان الأمر صادر عن خصوم جنبلاط، ولا سيما تحالف حزب الله

والتيارات العونية.

وقد أصدر جنبلاط تصريحاً قال فيه "إن الرئاسة وصلت وأنه لا يشترك في أي حكومة مقبلة في حال رحيل الحكومة الحالية."

وقالت الصور لاحقاً قيام المتظاهرين بمهاجمة مكتب رئيس كتلة حزب الله النائب محمد رعد، ومكتب هاني قببسي، وهو نائب من حركة أمل بزعامة رئيس مجلس النواب نبيه بري.

وهاجم متظاهرون العهدة وطلبوا باستقالة الحكومة برئاسة سعد الحريري وتحدي رئيس الجمهورية ميشال عون.

وقد حاولت كافة الأحزاب اللبنانية المشاركة بالحكومة التوصل من المسؤولية والتي بنفسها عن القرارات الضريبية التي اتخذتها الحكومة والدعوة إلى التظاهر دعماً للمحتجين. إلا أن مواقف صرحت عن قوى الاحتجاج أعربت عن عدم فقها بكل الطبقة السياسية، ورفضت محاولات التبرؤ

هل ينسف اتفاق أنقرة وواشنطن التوافق الكردي السوري المش



العنوان التركي مستمر رغم الاتفاق

أخضب الأراضي وأكثر من نصف مخزون البلاد من المحروقات، فضلاً عن ذلك سيطلق أذرع إيران العسكرية. واستعداد الجيش السوري بموجب الاتفاق مع الأكراد السيطرة على معظم أبار النفط والغاز شرق دير الزور وعزز سيطرته على مدينة الرقة ومنبج وعين العرب وتل تمر. ويرجح مراقبون أنه على ضوء ما أعلن من بنود في الاتفاق التركي الأميركي وانهيار الثقة بواشنطن، فإن الأكراد سيحاولون الحفاظ على اتفاقهم مع الجانب السوري في حال أظهر جدية في الذهاب قدما في نص الاتفاق.

وأوضح الدار خليل "بالرغم من كل شيء، نحن من أن يتم الاتفاق مع النظام وروسيا". وأعرب القيادي الكردي عن مخاوفه من أن "النظام لا يأخذ الموضوع بجدية، ربما لم يتفق وروسيا، وأن هناك مشكلة لديه نحن لا نعلمها".

وبدا واضحاً في الأيام الأخيرة تراجع تقدم الجيش في مناطق السيطرة الكردية، ويعتقد أن روسيا من تقف خلف هذا الأمر بانتظار ما ستسفر عنه المباحثات مع الرئيس التركي الذي يزور موسكو الثلاثاء. وهناك تسريبات تحدثت عن لقاء أممي سوري ترعيه قد يسبق قمة موسكو الثلاثية بين الرئيسين فلاديمير بوتين ورجب طيب أردوغان.

ويعتقد أن ما سيتمخض عن لقاء أردوغان وبوتين وما سيسبقه من لقاءات سيكون المحدد لمالات الوضع في الشمال.

العملية التركية

توخذ خطاب أكراد سوريا

أكراد سوريا يبدو أنهم في وضع صعب ومعقد بين الحفاظ على الاتفاق مع دمشق ومجازرة التوافق التركي الأميركي بشأن وقف لإطلاق النار، والفتورة الناتجة عنه.

دمشق - يثير الاتفاق التركي الأميركي بشأن وقف إطلاق النار في شمال سوريا، نقاط استفهام كبرى، خاصة لجهة موقف قوات سوريا الديمقراطية منه وهي التي وقعت قبل أيام اتفاقاً مع النظام السوري يقضي بتسليم مناطق سيطرتها له، لسحب البساط من أنقرة.

وتقول أوساط سياسية كردية إنه رغم إعلان قوات سوريا الديمقراطية عن موافقتها المبدئية على أي مبادرة لوقف إطلاق النار، بيد أن هناك مسائل غير واضحة في الاتفاق. وتوجد مخاوف من أنه ما لم تستطع أنقرة تحقيقه في 10 أيام من بدء عدوانها على شمال شرق سوريا، تحاول تنفيذها من خلال الاتفاق الذي جرى مع الولايات المتحدة، والذي يقول الرئيس رجب طيب أردوغان إنه يمنح الحق لأنقرة بإقامة "منطقة آمنة" بعمق 32 كلم وعلى امتداد 444 كلم حتى الحدود العراقية.

وكانت الولايات المتحدة وتركيا قد توصلتا خلال مباحثات بين أردوغان ونائب الرئيس مايك بنس الخميس إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في شمال شرق سوريا لمدة 5 أيام تنتهي مساء الثلاثاء، لفسح المجال لانسحاب مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية من المنطقة الآمنة الموعودة تحت إشراف الجيش التركي.

وقال عضو الهيئة التنفيذية لحركة المجتمع الديمقراطي الدار خليل "إن هناك غموضاً في بنود وتفاصيل الاتفاق ومنها كيف سيتم إدارة المنطقة الآمنة؟ وما هو

مستقبلها؟ فعلى سبيل المثال هم يقولون المنطقة الآمنة، ولكن تركيا لها منظورها وشرحها لهذه المنطقة كما أنها تقول إن مسافتها تمتد إلى 440 كم، والولايات المتحدة لها منظورها، ونحن أيضاً رأينا مختلفة لهذه المسألة".

أدار خليل
النظام السوري لا يأخذ الموضوع بجدية، ربما لم يتفق وروسيا

وأضاف خليل لوكالة أنباء "هاوار" الكردية "أعلمت الولايات المتحدة قيادات قسد بأن وقف إطلاق النار يمدد على المسافة الواقعة بين سريه كانيه (راس العين) وتل أبيض، وهناك تفاوت هنا أيضاً، وستتم مناقشة كل هذه الأمور مع الأميركيين خلال الأيام القادمة، وفق نتائج هذه المناقشات سيتم تطبيق الاتفاق. وهناك قرأتان عن السبب الحقيقي خلف تحرك الإدارة الأميركية وتوقيع هذا الاتفاق مع أنقرة؛ الأولى تتحدث عن الضغوط الداخلية والدولية الكبيرة، والثانية تقول إن واشنطن استعجرت خطر الاتفاق السوري الكردي الذي أتى برعاية روسية وبموجبه تستعيد دمشق دون أي جهد مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، التي تشكل حوالي ربع مساحة سوريا وتضم

السودان أمام لحظة فارقة: تحقيق السلام حلم يتحول إلى حقيقة الحكومة تتفق مع الحركة الشعبية على مسارات التفاوض الثلاثة

وجابا - وقعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية قطاع الشمال برئاسة عبدالعزیز الحلو الجمعة على وثيقة عقد أجنحة التفاوض التي تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور تتمثل في القضايا السياسية والمسائل الإنسانية والتربية الأمنية.

ونصت وثيقة الاتفاق على تسليم الطرفين بضرورة الاتفاق على إعلان مبادئ خارطة طريق للعملية التفاوضية. وكذلك اتفق وفدا الحكومة والحركة الشعبية على تقديم كل طرف لرويته حول الملف السياسي وترتيب أجنحة هذا الملف.

ووقع عن الحكومة الانتقالية السودانية الفريق ركن شمس الدين كياشي إبراهيم، عضو مجلس السيادة وممثل الحكومة الانتقالية، وعن الحركة الشعبية رئيس وفدا التفاوض شمال عمار أمون.

وكان رئيس دولة جنوب السودان سلفاكير ميارديت قد تقدم بمبادرة للتوسط بين المجلس العسكري والحركات المسلحة بعد عزل الرئيس السوداني عمر البشير، لطى ملف النزاع والتوصل إلى تسوية سلمية تعزز فرص الانتقال الديمقراطي في السودان. والشهر الماضي وقعت الحكومة السودانية

بالتزامها على الوثيقة الموقعة بين الحكومة والجبهة الثورية في 11 سبتمبر على أهمية الاتصال مع الاتحاد الأفريقي ودول تشاد ومصر والسعودية والإمارات وقطر والكويت ومنظمة إيقاد ودول الترويكاً والاتحاد الأوروبي باعتبارها أطرافاً مهمة لا بد من وجودها في مراحل صياغة السلام.

ويدات الاثنین الماضي المفاوضات غير المباشرة في جنوب السودان بين ممثلي الجبهة الثورية والحكومة، مع الإشارة إلى أن الأخيرة عقدت مباحثات مع الحركة الشعبية قطاع الشمال بشكل منفصل حيث أن الحركة ليست منضوية ضمن الجبهة الثورية.

وأعلنت الحركة الشعبية الأربعة عن قرارها بتعليق التفاوض على خلفية ما قالت إنها تجاوزات أمنية ارتكبتها قوى الدعم السريع في جنوب كردفان، لتراجع عن موقفها بعد أن أعلنت الحكومة عن وقف شامل لإطلاق النار. وقال توت قلول، رئيس الوساطة من جانب حكومة جنوب السودان، والشهر تصريحات للصحافيين بمقر التفاوض

بالتواضع، وهو أول اجتماع مباشر بين الطرفين بعد أن تاجلت جلسة كان مقرراً عقدها الأربعاء.

ويعد السودانيون أملاً كبيرة على مباحثات جوبا، لطى صفحة النزاعات وإرساء سلام، البلاد في حاجة ملحة له للتغلب على القضايا الجوهرية الأخرى وأهمها معالجة الأزمة الاقتصادية.



إعادة البناء

بإتزانها على وثيقة اتفاق إطارية بجوبا، تحدد القضايا التي سيتم طرحها للنقاش خلال جولة المباحثات الحالية.

ونصت الوثيقة الموقعة بين الحكومة والجبهة الثورية في 11 سبتمبر على أهمية الاتصال مع الاتحاد الأفريقي ودول تشاد ومصر والسعودية والإمارات وقطر والكويت ومنظمة إيقاد ودول الترويكاً والاتحاد الأوروبي باعتبارها أطرافاً مهمة لا بد من وجودها في مراحل صياغة السلام.

ويدات الاثنین الماضي المفاوضات غير المباشرة في جنوب السودان بين ممثلي الجبهة الثورية والحكومة، مع الإشارة إلى أن الأخيرة عقدت مباحثات مع الحركة الشعبية قطاع الشمال بشكل منفصل حيث أن الحركة ليست منضوية ضمن الجبهة الثورية.

وأعلنت الحركة الشعبية الأربعة عن قرارها بتعليق التفاوض على خلفية ما قالت إنها تجاوزات أمنية ارتكبتها قوى الدعم السريع في جنوب كردفان، لتراجع عن موقفها بعد أن أعلنت الحكومة عن وقف شامل لإطلاق النار. وقال توت قلول، رئيس الوساطة من جانب حكومة جنوب السودان، والشهر تصريحات للصحافيين بمقر التفاوض

وكانت الاجتماع كفيلة بأن تدفع الأطراف جميعاً لتحقيق التقدم المطلوب نحو تحقيق السلام.

وتضم الجبهة الثورية السودانية 3 حركات مسلحة، هي "تحريض السودان" (تقاتل الحكومة في إقليم دارفور/ غرب)، و"الحركة الشعبية/قطاع الشمال" بقيادة مالك عقار (تقاتل الحكومة في ولايتي جنوب كردفان/ جنوب، والنيل الأزرق/جنوب شرق)، و"العدل والمساواة" التي يتزعما جبريل إبراهيم، وتقاتل في إقليم دارفور/ غرب.